

أربعون ومرة ثلاثة فاذا بلغت ثمانين ففيها
 لا تها مرتين أربعون فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة
 أتبعه لا تها ثلاث مرات ثلاثون فاذا بلغت مائة
 وعشرا ففيها أربعون ومستتاه لا تها مرتين ثلاثون و
 مرتين أربعون فاذا بلغت مائة وعشرين ففيها ثلاث
 مسات لا تها ثلاث مرات أربعون وان شاء اعطى
 أربعة أتبعه لا تها أربع مرات ثلاثون وهذا قياس
 ما زاد على ذلك فأيضا قال الجوهري والمطرز في الرقص
 بفتح القاف ما بين الفريضتين في جميع الماشية قلت
 والفتح أشهر عند أهل اللغة وصنف ابن بري جزء
 له في خطبة الفقهاء وحثهم في اسكاه القاف وليس كما
 قاله والشوق مثله وقال الاصمعي الشوق يختص بالبدن
 والوقص بالبقرة والغنم ويقال وقص بالسين المهلة
 ايضا وقد يطلق على ما لا يجب فيه الزكاة وقال سند
 الجمهور على تسكين القاف وقد يفتح لان جمعه اوقاص
 كجهد واحبال وجهد واجمال ولو كاه ساكننا جمع على
 افعلا نحو فلس وافلس وكلب واكلب قال الشيخ
 شهاب الدين القرافي رحمه الله في الذخيرة لا حجة
 فيه لا تهم قالوا حولا واحوال وهولا واهوال قلت
 باب ثوب وحول وهولا معتدا العين بالواو قياسه
 انه يجمع كذلك فلا نقض وانما الذي اورده الشيخ مؤلف
 الدين بن يعين في شرح المفصل نحو فرخ وافرار
 وزند وازناد وراذ وراذ وانف وانان والراد
 اصلا الحيين والزند العوه الذي يقدح به النار وهو
 الاعلى والزند السفلى فيها ثقب وهي الانثى وجمعوا
 هذه الاسماء على افعال

ما يرد في
 النون

معز العيز

هذه الاسماء على افعال لان الراو في معنى الذقن والزند
 في معنى العوه وفرخ في معنى طيرا وولد فحلت على المعنى
 في الجمع اولان المهنة مقاربة للالف فقالوا اذاد كما قالوا
 اذاب والنون في زندا وانف ساكنه فهي غنة فحوت لغتها
 بحري المتحركة والراء في فرخ حرف مكررا بحري تكرير
 بحري الحركة هكذا ذكر في باب الجمع ونقض النونى باوطاب
 واوغاد واوغار واعلم ان هذه اللفظة معلومة عندهم
 قبل الشروع فيجاءة يكون المعنى لا يتعلق له بالزكاة التي
 لم يعلم الا من الشروع فاستعيرت من ذلك المعنى اللغوي
 الى المعنى الشرعي وذلك بحتملان يكون من نفس العنق
 اذا قصرها او كسرهما لقصي عن النصاب او من وقصت
 به فرسه اذا قاربت الخطو لانه تقارب النصاب
 قوله والجواميس والبقر سواء يعني في جوب الزكاة
 في كل واحد منها وفي ضم احدهما الى الآخر لتكميل النصاب
 والجواميس نوع من انواع البقر واسم البقر ينطلق
 عليها الا ان الجاموس اخض وفي المحيط والجاموس
 كالبقر لانه بقر حقيقة حتى لو حلف لا يشترى بقر
 بحيث يشراء الجاموس ويرق اليمنى على صاحب الكتاب
 في قوله الا ان او هاهم الناس لا يسبق اليه في ديارنا
 لقلته فلذلك لا يحنت به في حينه لا ياكل لحم بقر الحنت به
 في شراء البقر ثم ان كانت الجواميس اغلب اخذت الزكاة
 منها وان كانت العربا اغلب اخذت منها ذلك الوبر
 ويكرر على القدوري في قوله والجواميس والبقر سواء
 فحفظها نوعين للبقر فليف يكون البقر احد نوعي البقر
 وصوابه والجواميس والعربا سواء كما قد عناه و

والجواميس والبقر سواء
 والذي يظهر انه اذا
 حلف لا يشترى بقر فان
 يشترى جاموسا لا حنت
 بعرض ولذا في الاكل فاذ
 كل امر لا يرغى الا الجوا
 موس فان العرف اذا
 قال رجل اشترى بقر
 او لم يقر فاشترى جاموسا
 سائرده عليه